مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تطور التعليم العالي وإستراتيجية المعرفة ... العراق انموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي، م. علي ياسين عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1000
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تطور التعليم العالي وإستراتيجية المعرفة .... العراق انموذجاً

أ.م.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي
عميد كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
م. علي ياسين عبد اللّه
كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

إنطلاقاً من التحديات الجديدة التي فرضتها سياسة العولمة الاقتصادية والثقافية والتطورات التكنولوجية التي حدثت في السنوات الاخيرة خصوصاً على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول العالمي باتجاه مسارات اقتصادية جديدة كان من اهمها اقتصاد المعرفة والذي اثبت جدوى اقتصادية كبيرة في العديد من الدول خصوصاً في تلك التي لا تتمتع بموارد اقتصادية كافية ، وانطلاقاً من دور التربية والتعليم العالي في تحفيز الشعوب للدخول إلى العصر الجديد، وفي تحسين مستويات التنمية البشرية وتعزيز الامن القومي للدول، كان لابد من العمل على تحسين جودة التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص، ومواءمته للمجتمع ولسوق العمل، والعمل على وضع سياسة وطنية عامة ورؤية خاصة لفروع التعليم العالي وتحديد اهدافه، واتباع منهجية عمل تساعد في تنفيذ الاهداف الموضوعية والمنبثقة عنها وذلك للمساهمة في التنمية البشرية الشاملة للمجتمع وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي .

إن دراسة واقع التعليم العالي في المنطقة العربية، يؤشر بوجود جملة من التحديات، منها ارتفاع نسبة الامية، وضعف الانتساب إلى المؤسسات التعليمية، حيث اصبح مدعاة استياء وضرورة فرضت نفسها كواقع للاتجاه والاخذ بأسباب هذه الظاهرة لمواجهتها وايجاد الحلول الموضوعية لها، مع ذكر أن هناك تفاوت واضح ما بين الدول العربية من حيث انتشار هذه الظاهرة، حيث تتركز ما بين الدول الفقيرة لتصل إلى ٦٠% وتنحسر إلى حد ما في الدول الغنية لتصل إلى ١٠%، ويعود سبب ذلك إلى ضعف اهتمام الحكومات العربية بهذا الجانب مما يدفع الكثير من مواطنيها إلى ترك فرص التعليم والالتحاق بسوق العمل .

ولتقليل من وطأة هذه الظاهرة كان لزاماً علينا تبني مجموعة من استراتيجيات المعرفة من اجل الوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي إلى التنمية الشاملة المرجوة، من أجل تحويل الدافعية أو الحافزية سواء لشخص ما أو مؤسسة ضمن الخطط الموضوعية المعدة إلى أهداف، وهو غاية العمليات التعليمية ضمن الأهداف الشخصية أو المؤسسية للوصول إلى مجتمع المعرفة المنشود .

المقدمـــــة

يعد التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية ومن أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة وهو الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر والجهل والتطرف والحد من الأزمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتأمين الاستقرار، وبواسطة التعليم يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم وتمنحه القدرة على استنباط الحلول والتفكير المنطقي لمعالجة أموره اليومية وبدون التعليم تنتشر الأمية ويعم السلوك العشوائي للفرد وعدم القدرة على مراقبة الأمور بشكل منطقي واستنباط الحلول لها لذلك ركز معظم علماء الاجتماع وخبراء التنمية على التعليم كوسيلة لمحاربة الفقر والجهل كعنصر اساسي في التنمية البشرية والاقتصادية لهذا كان لزاماً على كافة المؤسسات التعليمية في جميع دول العالم تبني استراتيجيات لمواجهة الأزمات التي تحيط بعملية التعليم والنهوض بواقعها من خلال تنمية القدرات العقلية وصقل المواهب. ويعد العراق من الدول التي أولت أهمية للنهوض بواقع المؤسسات التعليمية وتمثل ذلك من خلال جملة من استراتيجيات التعليم المتبعة التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية منذ نشأتها وحتى عام ٢٠٢٠، وبالتالي لكي تكون الرؤية واضحة فحري بنا عدم تجاهل أو إغفال لمعظم الاستراتيجيات التعليمية المتبعة في المنطقة وخصوصاً في الوطن العربي، على اعتبار أن العراق والأقطار العربية يشكلان وحدة تعليمية واحدة، وبالتالي فأن التأثير والتأثر بثقافة المعرفة هو الصفة المميزة لها بالإضافة إلى أنه يمثل قاسماً مشتركاً بينهما. إن استعراض الاستراتيجيات التعليمية المتبعة سواء في الوطن العربي أو العراق يؤمن الوصول إلى الاهداف المتوخاة من خلال تحليل اهم المحاور التي تعد الركائز الأساسية في تنمية القدرات من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة الذي هو غاية العملية التعليمية.

الباحثان

المبحث الاول

البعد الزماني المكاني لواقع التعليم العالي في العالم والوطن العربي

أولاً : تطور التعليم وظهور الجامعات

شهد التعليم تطوراً على مدى التاريخ ، لذا كانت الحاجة إلى الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا التقدم العلمي و توسيع الأفاق والابتكار وبالتالي تحقيق مزيد من التنمية البشرية والاقتصادية حاجة ملحة، وعلى مدى التاريخ كان للعلماء دور في تحديد سياسات الدول وقدموا المشورة لقادتها واتخاذ الكثير من القرارات فللذهاب إلى الحرب كان يتم استشارة علماء التنجيم والأبراج، ولاتخاذ قرار سياسي أو اقتصادي كان يتم استشارة علماء لعبوا دور الوزراء. وقيل أن والدة الإسكندر المقدوني قامت بمناجاة ربها عند ولادته بالدعاء التالي "ربنا لا تعطه علماً يخدم الناس به وأعطه سلطاناً يخدم الناس به " فالعلم كان دوماً في خدمة البشرية وكان للعلماء المشورة والحكمة في اتخاذ القرارات(١).

ومع هبوط الوحي على النبي محمد "صلى الله عليه وآله وسلم" وظهور الإسلام أصبح العلم الوسيلة المناسبة لنشره وحفظ القرآن وتلقينه للناس ومحاربة الجاهلية السائدة، فانتشرت عمليات التدريس وحلق طلاب العلم والمعرفة حول أساتذتهم ليتعلموا قراءة القرآن وتعاليمه وليحصلوا على بعض المعرفة في شؤون الدين والدنيا وقد رافق العلماء العرب قادة المسلمين في حروبهم وعملوا بأوامر الخلفاء في نقل المعارف وترجمتها وتدوينها، وكان بيت الحكمة الذي أسسه الخليفة المأمون مؤسسه قائمة بذاتها ومدرسة ينهل منها الطلاب علومهم وفي عهده أسس ثابت بن قرة أول مدرسة للرياضيات والتنجيم .....وكانت هذه المدرسة نواة لنشأة وتطور المدارس المتخصصة التي كانت بمعظمها تتمحور حول أستاذ يحوط به مجموعة من التلاميذ، وهكذا نشأت مدارس إبن سينا والفارابي والخوارزمي وغيرهم، ومع غروب الدولة الإسلامية حمل

الغرب راية التقدم العلمي مستفيدين من التجربة العربية والإسلامية في نشر العلم والمعرفة وانتشرت لديه المدارس الدينية على غرار الدولة الإسلامية إلا أن تقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحاجة المتزايدة إلى كتبة ومحاسبين دفع الكثير إلى اللجوء إلى مراكز التعليم المنتشرة في المجتمعات الدينية للحصول على معرفة محددة تؤمن لهم وضيفة عمل ووسيلة عيش.

ثانياً: تطور التعليم في الوطن العربي والعالم الإسلامي

وكما ذكرنا حث الإسلام بشدة إلى طلب العلم والمعرفة فأول كلمة نطق بها الوحي كانت "أقرأ" ، " وقل رب زدني علما " كما طلب النبي محمد "صلى الله عليه واله وسلم "من المسلمين المثابرة على التعلم بقوله "اطلبوا العلم ولو في الصين " وفرض العلم جزية على الأسرى من غير المسلمين وتحريرهم في مقابل تعليم مسلم مما ساهم في تطور الحضارة الإسلامية والعربية وفي تحقيق تقدم كبير في مجالات الترجمة والرياضيات والطب والكيمياء والفيزياء وفي الفلسفة والموسيقى وفي غير ذلك وتعود مدارس المساجد إلى بدايات ظهور الإسلام، وكان هدفها تعليم القرآن ونشر تعاليم الإسلام وفي القرن التاسع تحولت إلى وقفيات ذات مقصد ديني تستخدم أموال الوقف لبناء مقرات التعليم ودفع أجور الأساتذة وتأمين معيشة الطلاب. ومن المعلوم أن الفيلسوف الإمام الغزالي قد التحق بمدرسة في " طوس" في سبعينات القرن الحادي عشر وتلقى هناك تعليمه بالإضافة إلى الطعام والإقامة دون مقابل لذا كان من المتوقع أن يبادر الوطن العربي العالم الإسلامي إلى اتخاذ خطوات حاسمة باتجاه العلم الحديث قبل الأوربيين بوقت طويل ونشير إلى تطور المدارس في العالم الإسلامي حتى القرن الثاني عشر لينتقل بعد ذلك هذا التطور إلى المجتمعات الغربية حيث بدأت المدارس بالانتشار والتطور داخل الكاتدرائيات حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم كما انتشر في العالم الإسلامي ما يسمى "المجلس" وهو كناية عن مكان داخل المسجد الذي يجلس الأستاذ و تلامذته الذين يتبعونه بعد ذلك انتقلت "المجالس" إلى المكتبات والمستشفيات الإسلامية ومن ثم إلى غيرها من الوقفيات ومن

المعلوم أن الكثير من الفقهاء كانوا يتقنون العلوم الأخرى من طبيعيات وعلوم وطب وموسيقى وكانوا يمارسون تدريسها إضافة إلى العلوم الدينية[٢].

ولقد غلبت العشوائية على برامج التدريس الإسلامية في حينه كما غابت عنها الدرجات العلمية ومنح الشهادات واستخدم أيضا تعبير "الإجازة" أي السماح بنقل المعلومات التي تلقاها التلميذ إلى تلميذ أخر هذا التعبير انبثق من جمع "السند" ومن سلسلة الرواة التي تشهد بصحة المعلومات وإجازة نقلها لذلك ارتبط منح الإجازة بنقل "كتاب" معين أو بتداول مجموعة أحاديث نبوية وكان التلاميذ ينتقلون من أستاذ إلى أخر أو من رجل دين إلى أخر للحصول على إجازات متعددة في مواد مختلفة في الفقه وفي العلوم الدينية وكانت الإجازة تعني للطالب إصدار الفتاوى الدينية وتعليم الفقه لغيره ويرى العلامة "المقدسي" أن المجادلة " هي في أصل المنهج الدراسي في الإسلام ووظيفتها تختلف عن الوظيفة التي استخدمها " ايلارد" وغيره من الأوربيون" للجدل" ونشأت وتطورت الحاجة إلى التوصل إلى إجماع حول العقائد الدينية والفتاوي وكان التلميذ يدون تعليقاته على المعارف التي حصل عليها هو أو من أستاذه ويناقشه فيها ثم تجمع هذه التعليقات في حال تم التوافق عليها لتصبح جزءاً من المادة وهذا ما يسمح للتلميذ بالانتقال إلى مرحلة أعلى ومصاحبة الشيخ أو الأستاذ ومعاونته وهذا ما سمي لاحقاً بالأستاذ المساعد (assistant)[٣].

ثالثاً : مؤشرات التعليم في العالم

أظهر مؤشر" التعليم للجميع"[٤] الذي جرى احتسابه لـ١٢٨ بلداً حول العالم أن ٢٥ بلد لا تزال بعيدة عن مرحلة تحقيق التعليم للجميع ومازالت الفتيات تشكلن ٦٠% من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة في الدول العربية و ٦٦%في أسيا الجنوبية ولا تزال تكاليف المدرسة تحد من إمكانية الالتحاق بالتعليم بالرغم عن إلزامية التعليم في كثير من الدول كما أن ٤٠% من التلامذة لا يحققون المعايير الدنيا في الرياضيات واللغات ويرى بالتقرير نفسه أن العالم سيكون بحاجة إلى أكثر من ١٨ مليون معلم في التعليم الابتدائي بحدود عام ٢٠١٥ وستكون إفريقيا وجنوب الصحراء ومناطق أسيا الشرقية والمحيط الهادئ وآسيا الجنوبية والغربية

بحاجة إلى حوالي ٤ملايين معلم جديد في المراحل الابتدائية وعلى الرغم من جميع الإجراءات المتخذة للانتفاع من التعليم ما قبل الابتدائي ما زالت مستويات المشاركة أقل من ٧٠% في الدول العربية وإفريقيا وفي جنوب الصحراء الكبرى وعلى الصعيد العالمي لا يزال حوالي ٧٧٤ مليون شخص عبر العالم يعانون الأمية أي بمعدل (١-٥) ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع هذا العدد في ١٥ بلد فقط ولا تزال النساء تمثلن ٦٤% من الكبار غير المتعلمين عبر العالم وتقدر قيمة الأموال اللازمة لتحقيق التعليم في دول العالم بحوالي ١١مليار دولار مما يجعل الأمر صعباً للغاية(٥).

وفي هذا السياق يرى "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة أن الأولوية في مواجهة التحديات التي تعانيها المجتمعات والدول يكمن في ازدهار "مجتمعات المعرفة الحقيقية" مما سيسمح لنا بمواجهة تباطؤ النمو في الاقتصاد وزيادة عدد السكان وتقدمهم في السن وتكون النتيجة مرتكزة على الذكاء والعلوم والتكنولوجيات والتأكيد على عملية العلم والتعليم(٦).

إن تغير المهنة وضرورة الظهور في أفضل حال سيوسع الطلب على التعليم أكثر فأكثر ليمتد على مدى حياة الإنسان. لاشك في أن سكان العالم سيتقدمون في السن ولكن الكائن البشري سيبقى حتى مرحلة متقدمة من حياته في شباب دائم لأنه لن يكتفي من التعليم بالرغم من ارتفاع اجمالي الناتج المحلي العالمي من ٠٠٠ ٣مليار دولار في العام ١٩١٠ إلى ٤٠٨٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ فإن الإنفاق على التعليم لم يحظ بنسبة الإرتفاع نفسها وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في التعليم في العالم وتعادل ميزانيتها المخصصة للتعليم مجموع ميزانيات حكومات في ست مناطق مختلفة من العالم هي الدول العربية وأوربا الوسطى وامريكا اللاتينية وآسيا الجنوبية والغربية وافريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وتخصص الحكومات دول اسيا الشرقية والمحيط الهادي ثاني اعلى حصة من الانفاق الحكومي العالمي على التعليم بنسبة ١٨%من اجمالي الناتج المحلي لدولها "بعد امريكا الشمالية و اوروبا الغربية " ولكنها تستثمر اقل بكثير من حصتها في الموارد المالية العالمية البالغة ٢٨% من اجمالي الناتج المحلي العالمي على التعليم بينما من هم في عمر الدراسة من اجمالي سكانها حوالي ٢٩% وفي اسيا

الجنوبية والغربية يجري انفاق ٧% من موارد هذه الدول على التعليم وفي امريكا اللاتينية والكاريبي فان الوضع اكثر توازنا حيث يجري انفاق ٨% من الانفاق العالمي على التعليم على٩% من السكان في عمر الدراسة ويعكس الانفاق الحكومي على التعليم أحد المصادر الرئيسية لتمويل التعليم ولا تزال الدول الاقل تقدما "تعتمد على أسر التلامذة والمجتمعات المحلية لسداد شتى التكاليف المرتبطة بالتعليم(٧). ولدراسة واقع التعليم ودوره في التنمية البشرية يمكن احتساب المؤشرات التالية:

جدول رقم(١)

معدلات الانتساب إلى التعليم ومحو الامية [٨]

الدولـة	معدلات محو الامية لدى البالغين(%)	معدلات محو الامية لدى الشباب(%)	المعدل الصافي للانتساب إلى الابتدائي (%)	المعدل الصافي للانتساب إلى الثانوي(%)
الدول النامية	٧٧.١	٨٥.٦	٨٥	٥٣
الدول الاقل نموا	٥٣.٤	٦٥.٥	٧٧	٢٧
الدول العربية	٧٠.٣	٨٥.٢	٨٣	٥٩
دول شرق اسيا والباسيفيك	٩٠.٧	٩٧.٨	٩٣	٦٩
دول امريكا اللاتينية والكاريبي	٨٩.٩	٩٦.٦	٩٥	٦٨
دول جنوب اسيا	٥٩.٧	٧٤.٧	٨٧	–
دول افريقيا تحت الصحراء	٥٩.٣	٧١.٢	٧٢	٢٦
دول وسط اوروبا وشرقها	٩٩.١	٩٩.٦	٩١	٨٤
دول مجلس التعاون الانمائي والاقتصادي	–	–	٩٦	٨٧
دول المجل التعاون ذات الدخل المرتفع	٩٩.١	–	٩٦	٩٢
الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة	٩٤.١	٨٩.١	٩٥	–
الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة	٧٣.٣	٨٧.٣	٨٧	–
الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة	٥٤.١	٦٦.٤	٩٦	–
الدول ذات الدخل المرتفع	٩٨.٦	–	٩٥	٩١
الدول ذات الدخل المتوسط	٩٠.١	٩٦.٨	٩٣	٧٠
الدول ذات الدخل المنخفض	٦٠.٨	٧٣.٤	٨١	٤٠
دول العالم	٨٢.٤	٨٦.٥	٨٧	٥٩

رابعاً : التربية والتعليم في الوطن العربي :العرب بين الامية والتعلم

يعاني الوطن العربي نسبة عالية من الامية وفي تقرير اليونيسف حول " وضع الاطفال في العالم " تبين انه يوجد ٧٠ مليون امي في الوطن العربي من بينهم اكثر من ٤٥مليون امرأة وطفل[٩]، أي حوالى ربع سكان العرب اميون ويتركز اكثر الاميون في مصر بنسبة ٣٠% بينما يتوزع ٧٠% على اربع دول اخرى في السودان والمغرب والجزائر واليمن ويؤكد التقرير نفسه أن الانخراط في المدارس الابتدائية ازداد من سنة ١٩٨٠-١٩٩٦ ليرتفع إلى ٨٥% من عدد السكان في الوطن العربي وفي حال زيادة نسبة الانخراط في المدارس من المعدل نفسه في الدول العربية فإن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية سيصل إلى ٤٤ مليون عام ٢٠١٠ وفي المقابل فان ١١ مليون طفل في سن المدرسة خصوصا من البنات ما زالوا خارج المدرسة وأن عدد الشبان يفوق كثيرا عدد الفتيات في المدارس الثانوية وعلى صعيد مستوى التعليم الجيد فأنه مازال مقتصرا على اقلية نخبوية في الوطن العربي ممن يستطيعون الالتحاق بالمدارس التي تؤمن تعليما "جيدا" بينما تلتحق الاكثرية بمدارس ذات جودة اقل و يعتبر الفارق عاليا "جيدا" في معدلات الانتساب إلى المدارس والى الجامعات بين الذكور والاناث حيث تفوق نسبة الذكور نسبة الاناث بشكل كبير في الوقت التي تشهد فيه بعض الدول الصناعية والمتقدمة معدلات عكسية حيث يتسرب الذكور من المدارس ويحصلون على درجات علمية اقل فيما تحقق الفتيات نتائج اكاديمية اعلى وفي معظم الدول العربية والاسيوية ودول جنوب الصحراء، حيث بلغ عدد الفتيات اللواتي لم يدخلن المدرسة حوالي ٢٤ مليون فتاة وبينما بلغت نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس في كل من هولندا وطاجيكستان وغيرها مئة في المئة لم تصل هذه النسبة إلى ٨٥% من الفتيات في بلد غني كالسعودية مثلا " وهو اقل من ذلك في السودان واليمن ومصر والصومال وفي بعض الدول العربية الاخرى[١٠]. وفي مقابل العدد الكبير للامية في الوطن العربي بلغ عدد المتخرجين بشهادات جامعية وفي تخصصات مختلفة حوالي ١٥ مليون متخرج منهم اكثر من ٤٠% حازوا على شهادات بدرجة ماجستير وحتى دكتوراه وهي نسبة لا بأس بها

مقارنة بدول اخرى متقدمة كالولايات المتحدة حيث أن ٢٠% من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه[١١].

خامساً : الانتساب إلى التعليم في الوطن العربي

لاتزال مشكلة التعليم للجميع تهيمن على معظم الدول الفقيرة والنامية وهي قنبلة موقوتة ينبغي معالجتها باعتبارها مصدرا للجهل والتخلف وتساهم في زيادة ازمة الجوع والفقر بالرغم من تراجع عدد الاطفال غير الملتحقين بالمدارس في الوطن العربي. إلى ما يوازي ٦،٦ مليون طفل من بينهم ٥٩% من الإناث وتراجع معدلات الأمية لدى الكبار والتي من المتوقع أن تصل إلى حدود ٨٥ مليون عام ٢٠١٥ إلى أن معدل الوفيات بين الاطفال يزيد عن ١٠٠ طفل لكل ١٠٠ طفل من المواليد الاحياء في كل من جيبوتي وموريتانيا والسودان وغيرها كما يعاني ٢٠% من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ٥ سنوات من تقزم متوسط أو حاد ينعكس سلبا على تحصيلهم العلمي ويدفعهم إلى الالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة كما في (مصر والسودان واليمن...)[١٢]. وفيما يلي أهم ضرورات تتابع مراحل التعلم لدى الطفل .

توفر الرعاية للأطفال دون السنة الثالثة لا يزال موضوع رعاية الاطفال الصحية والتربوية دون السن الثالث يقع كليا" على عاتق الاهل في الدول العربية الفقيرة والنامية مع مشاركة ضعيفة لجمعيات اهلية غير حكومية ولا تزال مشاركة الحكومات العربية محدودة في هذا المجال مما يؤدي إلى وفاة عدد كبير منهم خصوصا " في الارياف مع التأكيد على التقدم الكبير بالعناية بالأطفال في بعض الدول كلبنان وسوريا والاردن ودول الخليج العربي.

توفر العناية للأطفال في سن الثالثة وما فوق تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل في حياة الطفل حيث يمكن اكتشاف مواهبه وتنميتها وتربيته بطريقة صالحة حيث تلعب هذه المرحلة دوراً اساسياً في ذلك وعلى الدولة أن توفر الوسائل المناسبة لاكتشاف ورعاية المواهب وتنميتها بالتزامن مع تأمين التعليم المدرسي الالزامي والمجاني والرعاية الصحية وغير ذلك.

بالرغم من اعتماد بعض الدول العربية التعليم الالزامي والمجاني في المرحلة الابتدائية . مما ادى إلى ارتفاع الالتحاق بالمدرسة بنسبة ١١% ما بين ٢٠٠٠و ٢٠٠٦ ولكن النمو السكاني

في دول عربية اخرى كمصر والسودان وموريتانيا وغيرها ادى إلى انخفاض في متوسط معدل المشاركة في التعليم وتبقى المشكلة الاساس والمتمثلة في عامل الفقر والجهل على مستوى العائلة بالأخص لدى المرأة هو العامل الرئيسي في تفاقم هذه المشكلة التي ينبغي مراعاتها بشكل حاسم عند اطلاق برامج التنمية البشرية[١٣].

سادساً : متابعة الدراسة بعد المرحلة الابتدائية

إذا كان الفقر والجهل هما العائق الرئيسي أمام العناية بالأطفال والالتحاق بالمدرسة في المرحلة التكميلية والثانوية مع تفاقم مشكلة التحاق الاناث فيها في بلدان عديدة منها السعودية ، مصر، الصومال ، اليمن ، وغيرها وفي سن ما بعد العاشرة مثلا يصبح باستطاعة الولد المشاركة في العمل والمساعدة في تامين قوت عائلته خصوصا في الارياف وفي الضواحي يعود سبب معظم هذه الظاهرة إلى الفقر وعدم القدرة على تامين وسائل وموارد اضافية مساعدة للعائلات وللمجتمع وحيث يبلغ معدل الاطفال الذين يكملون دراستهم من ٤٨% إلى ٥٥% في الدول الفقيرة كالسودان، مصر، اليمن، العراق، جيبوتي، موريتانيا وهو اقرب إلى ١٠٠% في دول الخليج العربي ولبنان والاردن وسوريا وهذا ما يستدعي البحث عن الاسباب الكامنة وراء ذلك وتحسين البيئة المدرسية والاجتماعية للسكان واجراء ما يلزم لتشجيع الانتساب إلى المراحل التعليمية التالية المبينة في الجدول(٢) :

جدول رقم (٢)

توزيع معدلات محو الامية والانتساب إلى التعليم في الوطن العربي

الدولة	معدل محو الامية لدى البالغين %	معدل محو الامية لدى الشباب %	معدل الانتساب إلى الابتدائي %	معدل الانتساب إلى الثانوي%	معدل الاطفال في الصف الخامس من المرحلة الابتدائية	طلاب تعليم عالي في العلوم والهندسة والانتاج والانشاءات
الكويت	٩٣.٣	٩٩.٧	٨٧	٧٨	–	–
قطر	٨٩.٠	٩٥.٩	٩٦	٩٠	–	١٩
الامارات	٨٨.٧	٩٧.٠	٧١	٥٧	٩٧	–
ليبيا	٨٤.٢	٩٨.٠	٩٧	–	–	٣١
عمان	٨١.٤	٩٧.٣	٧٦	٧٥	٩٨	٢٠
السعودية	٨٢.٩	٩٥.٨	٧٨	٦٦	٩٦	٧١
الاردن	٩١.١	٩٩.٠	٨٩	٧٩	٩٦	٢٢
لبنان	–	–	٩٢	–	٩٣	٢٤
تونس	٧٤.٣	٩٤.٣	٩٧	٦٥	٩٧	١٨
الجزائر	٦٩.٩	٩٠.١	٩٧	٦٦	٩٧	18
مصر	٧١.٤	٨٤.٤	٩٤	٨٢	٩٤	–
المغرب	٥٢.٣	٧٠.٥	٨٦	٣٥	٣٣	–
السودان	٦٠.٩	٧٧.٢	٤٣	–	٧٩	–
اليمن	٥٤.١	٧٥.٢	٧٥	–	٧٣	–
الاراضي الفلسطينية	٩٢.٤	٩.٩	٨٠	٩٥	–	١٨
سوريا	٨٠.٨	٩٢.٥	٩٥	٦٢	٩٣	–

سابعاً : الانتساب إلى المراحل الثانوية

بالرغم من الزامية ومجانية التعليم في المراحل الابتدائية في بعض الدول العربية لا تزال هناك حاجة للعمل على تشجيع الالتحاق بالمداس الثانوية وتحسين جودة التعليم والتأهيل للانتساب إلى التعليم العالي بفروعه واختصاصاته وفتح برامج ثانوية متخصصة أو فنية مع مراعاة قدرة الطلاب على استيعاب البرامج التعلمية وهضمهم لمضامينها وقدرة الاساتذة على ايصاله بشكل جيد لهم بالإضافة إلى معالجة مؤشرات الرسوب والنجاح بطرق حديثة تجعل من الممكن استخلاص العبر وتطوير العملية التربوية كما نجد ضرورة جعل المرحلة الثانوية تخصيصية وتقسيمها إلى فنية، مهنية ، واقتصادية ،علمية بحتة وغير ذلك وفقا لرؤية محددة تخدم الاستراتيجية العامة والاهداف المحددة للعملية التربوية . وتشير البيانات الاحصائية في الدول العربية إلى وجود ما يقارب ٢٧ مليون تلميذ مسجل في المدارس الثانوية بزيادة ٢٣% عن العدد المسجل في عام ١٩٩٩.

ولكن دولا" اخرى كالعراق وجيبوتي واليمن والمغرب والسودان تقل فيها نسبة القيد في مرحلة الثانوية عن ٥٠% من مجموع التلامذة الذين بإمكانهم الانتقال اليها من المراحل السابقة وتصل إلى حوالي ٩٠% في دول اخرى كدول الخليج ولبنان والاردن وغيرها كما سجلت نسبة القيد ارتفاعا "ملحوظا" بنسبة توازي حوالي ٢٥% في دول كجيبوتي والعراق واليمن والسودان نظرا "للجهود التي تبذلها حكومتها وانخفاضا" بنسبة ٩١% في الدول اخرى كالإمارات العربية المتحدة بالرغم من جهودها في هذا المجال [١٥].

المبحث الثاني
استراتيجيات تطوير التعليم العالي في الوطن العربي

إنطلاقاً من واقع التعليم العالي ومستلزمات التنمية البشرية لا بد من تصور آليات لتحسين جودته وربطه بحاجات المجتمع ليتمكن من لعب الدور المطلوب منه في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق نوع من الامان للدولة يجب ان تراعي هذه الاليات المستوى الثقافي للمجتمع ومستويات التعليم ما قبل الجامعي والقدرات المالية والتصوير العام للهيئات الاقتصادية وما هو مطلوب تحقيقه على صعيد بناء اقتصاديات جديدة وتعزيز معدلات النمو في مختلف القطاعات.وفيما يلي نستعرض اهم المحاور التي تمثل استراتيجية التعليم في الوطن العربي.

أولاً : رسالة التعليم العالي وأهدافه

يعد وضع "الرسالة" للتعليم العالي أو " الرؤية الوطنية " التي على اساسها يتم تحديد الاهداف الرئيسية المطلوبة لتحقيق التنمية البشرية و الاقتصادية من اهم المواضيع التي يجب أن تقوم بها الحكومات كمقدمة لبرمجة خطواتها في مجال بناء تعليم عالي جيد يساهم في تنفيذ وانجاز الاهداف الموضوعة، كما يجب صياغة رسالة وتحديد اهداف خاصة لكل مؤسسة تعليمية بحيث تتلاقى جميع الاهداف مجتمعة لتنفذ الهدف الرئيسي الموضوع، وتساهم في تحقيق الرؤية الوطنية الموضوعة له ولقد بادرت بعض الدول العربية كالأردن والإمارات ولبنان إلى وضع سياسات وخطط وطنية وهي تعمل على برمجة الخطوات اللازمة وانجاز الاهداف المطلوبة وتحديد أهداف التعليم العالي.

وفي موازاة ذلك يؤكد اداء بعض الحكومات العربية بشكل واضح على نظرتهم للتعليم العالي كاستثمار سلبي وغير منتج لذا نلاحظ تراجعا للميزانيات الحكومة المخصصة لتمويل الجامعات (عدا بعض دول الخليج العربي) في كل من مصر والمغرب ولبنان وموريتانيا وجيبوتي وغيرها بالرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي كما ان الرقابة الأهلية والحكومية

على معايير الجودة والمواءمة والنوعية غير واضحة وغير محددة ونلاحظ انفلات التعليم الخاص دون رقابة ذاتية أو غير ذاتية وعدم اشراك مؤسسات التعليم العالي بتقديم المشورة لمراكز القرار أو المشاركة في المشاريع الحكومية والخاصة.

ثانياً : تمويل التعليم العالمي

يمكن تقسيم الجامعات العربية من حيث التمويل وفقا للدخل الوطني للدولة فبينما هو مرتفع في الدول العربية الغنية (كدول الخليج) نراه ضعيفا في الدول الاخرى كلبنان ومصر والاردن واليمن والمغرب وغيرها. وفي الإجمال فان تمويل التعليم العالي في الدول العربية وبنسبة تصل من ٦٠% من اجمالي التمويل في الدول العربية الفقيرة والمتوسطة النمو بينما يصل إلى اكثر من ٩٠% في الدول الغنية . ويتراوح الانفاق على التعليم في الكويت ما نسبته ٣٠% من اجمالي الانفاق العام على التعليم في جميع مستوياته والبالغ ٥.١% من اجمالي الناتج المحلي وفي ليبيا بلغ الانفاق على التعليم العالي ٦٩% من اجمالي الأنفاق على التعليم البالغ ٢.٧% من اجمالي الناتج المحلي وفي عمان بلغ على التوالي ٧% من ٣١% من ٢.٦% وفي تونس ٢٢% من اصل ٧.٣% وفي المغرب ١٦% من اصل ٦.٧% وفي السودان ١١%من اصل ٦.٠% وفي جوبيتي ١٥%من اصل ٧.٩% اما في قطر فبلغ الانفاق على التعليم ١.٦من اجمالي الناتج المحلي موزعة على كافة المراحل وفي الامارات ٩.٦% موزعة على كافة المراحل وتعتبر مساهمة قطاع الخدمات والاعمال في تمويل التعليم العالي ضئيلا للغاية ويتراوح بين ١٠% و٠% عدا بعض المؤسسات الاهلية التي توفر منحا جامعية لبعض الطلاب حيث نجد التجهيزات متواضعة لبعض المختبرات ويغطي الاهالي المستفيدين النقص في التمويل ومصاريف الدراسة ويقدر حجم الانفاق ٢.١% من الانفاق العالمي والاجمالي على التعليم وهو معدل مقبول نسبيا ولكنه يرتكز في بعض الدول العربية الغنية اما في الدول العربية الاخرى فبالكاد يكفي التمويل الحكومي وبعض النفقات الاخرى كالصيانة وشراء التجهيزات وبعض المعدات الضرورية لزوم تشغيل المختبرات والباقي يقع على عاتق الطلاب [١٦].

كما تعاني الدولة من مشكلة الهدر في الانفاق وارتفاع تكلفة التعليم مقارنة بمتوسط الكلفة العالمية وكلما كانت الدولة فقيرة كلما زادت التكلفة بالنسبة للطالب وهذا هو عائق اضافي .

ونظرا لتنوع النظم والبيئية والاكاديمية والاختصاصات واختلاف مستويات التعليم وهياكله الاساسية و مراعاة السياسات الدولية التي تهدف إلى جعل التعليم العالي في متناول الجميع ولتحقيق الحراك الاكاديمي بالتزامن مع الحرية والاستقلالية للجامعات أصبح موضوع الجودة اساسيا تؤكد عليه المنظمات الدولية ويهدف إلى ضمان مؤهلات المتعلمين وتزويدهم بالمعارف المتقدمة والتقنيات اللازمة لدخولهم إلى سوق العمل . وتعني جودة التعليم جميع النظم والاليات التي تؤدي إلى ضمان المحافظة على مستوى مخرجات التعليم العالي وتحسينها. ونظام الجودة هو عبارة عن اليه عمل ونشاطات تستحدثها المؤسسة التعليمية لتؤكد نفسها وللأخرين ان الظروف قد هيأت كي يبلغ الطلاب المستويات القياسية التي حددتها المؤسسة لنفسها والتي تسمح للخريجين العاملين للمنافسة في سوق العمل .

ولا يمكن فصل الجودة عن الملاءمة فديمقراطية التعليم وجعله متاحا للجميع يفترض التفاعل مع سوق العمل وضخ كوادر مؤهلة على المنافسة والصمود وجه التغيرات التي يعانيها سوق العمل ومتطلبات اربابه في ضوء الازمات التي قد يعانيها بعض الدول. وانفتاح الدول على بعضها لتجعل من ضمان الجودة هما رئيسيا لكل مؤسسة تسعى إلى تزويد الطلاب بالمهارات الازمة لمجاراة العصر . ولضمان الجودة ينبغي على مؤسسات التعليم العالي ان تعمل على[١٧]:

١. تحسين جودة مستوى العاملين : فالعاملون في مؤسسات التعليم العالي يجب ان يتمتعوا بمهارات ومستويات رفيعة تجعلهم قادرين على مواجهة مشاكل العمل والبحث العلمي والتطور الذاتي اضافة إلى تمتعهم بمتطلبات وقيم اخلاقية رفيعة . إلى جانب مهارات المعلمين من الاساتذة وموظفين، ويجب على المؤسسة ان تؤمن مكانة اجتماعية ومالية لائقة للمدرسين لكي يتفرقوا للبحث العلمي ولإعطاء كل ما يتقنوه من مهارات إلى تلاميذهم كما يجب وضع حوافز تشجع الباحثين على العمل متظافرين ضمن فرق

متعددة الاختصاصات تعني بمشروعات بحثية وتدرس الموضوع من جوانب شتى تلبي حاجة المجتمع وتعمل على تنمية الموارد البشري والاقتصادية .

٢. معالجة مشكلة "الحركة الاكاديمية" ووضع شروط ومعايير مسبقة " امتحانات؛ معادلات وغير ذلك " للانتساب إلى التعليم مع الحرص على جعل التعليم متاحا للجميع ضمن مقدرات كل شخص ومؤهلاته .

٣. تحديث مناهجها بواسطة الاساتذة لجعلها تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتكنلوجية المعاصرة. وتلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل. وهذا يعني ان جودة برنامج والمناهج تعتبر جزءا لا يتجزأ من جودة العاملين والمدرسين في التعليم وهي ترتكز على جودة الاهداف الموضوعة للتعليم ومدى تلاؤمها للسياسات الوطنية .

٤. المشاركة في تحسين مستوى مؤهلات الطلاب في المراحل كافة والتأكد على تعديل المناهج التربوية في التعليم العام وتنويع المرحلة الثانوية بما يتلاءم مع التخصصات الجديدة في التعليم العالي وحاجات عالم الاعمال، مع التشديد على التشاور المستمر في مراحل التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

٥. تطوير وتحسين مستوى البنى الاساسية والبيئية الداخلية والخارجية للتعليم العالي اذ تفترض جودة التدريس والبحث توفر موارد مالية كافية لتمويل المشاريع وتجهيزات ولوازم كمشاغل حرفية ومختبرات ومكتبات. وكلما كان التفاعل كبيرا مع العالم كلما توفرت ظروف الابتكار والابداع بالتزامن مع تخريج جامعيين مزودين بمهارات واسعة ومما لا شك فيه أن البناء الخارجي للجامعة له دور نفسي على العاملين بداخله بحيث يشعر الجامعيين بانتمائهم إلى مؤسسة قوية وفاعلة لا ينقصها التجهيزات أو التكنولوجيات الحديثة.

٦. تطوير اليات وتنظيم طرائق تقييم الامتحانات وطرح الاسئلة وشروط النجاح ووضع معايير واضحة ومحددة للتأهيل المسبق والمستمر للطلاب والمعاملين مع مراجعة النتائج والبحث عن اسباب الخلل القائم بهدف تحسين الانشطة والنتائج .

٧. المحافظة على الاستقلال الذاتي للمؤسسات والمسؤولية الذاتية والأخلاقية والمعنوية للأساتذة والادارة والعاملين والخضوع للمساءلة لهدف تحسين الاداء.

ثالثاً: الملاءمة أو المواءمة في التعليم العالي

الملاءمة أو المواءمة، تعني دور التعلم العالي ومكانته في المجتمع ومهامه فيما يتعلق بعملية التعليم والبحث العلمي وصلاته بعالم العمل وعلاقته مع الدولة واوجه تفاعله مع مستويات واشكال تعليم اخرى ومواكبته لحاجات ومتطلبات المجتمع على كافة الصعد الاقتصادية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وغير ذلك. من هنا تعتبر "الملاءمة" من المجالات المهمة التي تهتم بها الهيئات الدولية المهتمة بالتربية والثقافة والعلوم وتعتبرها من ضمن الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي الذي يسعى إلى تحقيقها وتحث الدول على العمل لبلوغ هذا الهدف بعد التحولات الجذرية في البنى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة بحيث يتوجب على التعليم العالي ان يضطلع بدور أساسي في التنمية البشرية والاقتصادية للمجتمع. ويتمحور مفهوم " الملاءمة" حول:-

١- التلاقي مع السياسات العامة للدولة: يتمثل دور الجامعات في تزويد السياسيين والحكومات والبرلمانات بالمعلومات المستمدة من أعماله البحثية كي يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات المناسبة واتباع سياسات رشيدة في التنمية وخدمة المجتمع لذا على التعليم العالي ان يدير بنوك معطيات خاصة ويتولى أعمال التحليل والنقد واستخراج النتائج ويقدم المشورة ليشكل عاملاً محركاً لإنماء المجتمع.

٢- التلاقي مع عالم العمل: أدت العولمة والحراك الاقتصادي للشركات الكبرى والصغرى على الصعد المحلية والدولية وتحديث عمليات الانتاج والتسويق والحاجة إلى انتاج سلع ومواد استهلاكية جديدة وأجهزة معقدة ذات اهداف مختلفة إلى زيادة الحاجة إلى ايدي عاملة ماهرة ومؤهلة والى اختصاصيين جدد يتميزون بقدرة كبيرة على استخدام التكنلوجيا الحديثة والتفاعل معها وهذا بدوره يحتاج إلى تحديث وتعديل لمناهج التعليم العالي ودوره ومهامه بحيث يتفاعل عالم العمل ويزوده بأدوات انتاج تقنية وبشرية جديدة فيغني هذا العالم

ويغتني بدوره كما يجب ان يتعاون مع الجامعات على صعيد البحث العلمي وتمويله وان يعتبر التعليم العالي استثماراً بحد ذاته وعلى التعليم العالي بدوره ان يعمل على تطوير مناهجه الدراسية وان ينتقل من " نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة وان يتخذ موقفاً استباقيا أزاء عالم العمل عن طريق تحليل مجالات واشكال العمل الناشئة والتنبؤ بها والاستعداد لها وان يؤمن عملية التدريب والتأهيل المستمر للعاملين.

٣-التلاقي مع المستويات الأخرى للنظام التعليمي: يجب على التعليم العالي ان يعمل على تعديل المناهج التربوية للتعليم العام وان يعمل على اعداد وتأهيل المعلمين ولكافة المراحل وعليه ان يركز ابحاثه التربوية على تحليل وتقييم مستويات النظام التعليمي وتأهيل المدارس والعمل على تزويدها بالوسائل التربوية المتقدمة.

٤- التلاقي مع الجميع: ينبغي على التعليم العالي ان يؤمن الانخراط للجميع دون تمييز أو تفرقة على قاعدة ان التعليم هو حق من حقوق الإنسان من هنا يجب على الدول ان تعمل على تعزيز ديمقراطية التعليم وجعله متاحاً للجميع دون تفرقة في العنصر والمذهب والعمر والجنس واللون وان يتساوى الجميع في حقوقهم وواجباتهم .

٥- التلاقي في كل زمان ومكان: يجب توفر فرص التعليم العالي ليتجاوب مع حاجات المجتمع في كل زمان ومكان وان يتجدد ويتغير لينسجم مع طبيعة المعارف المعاصرة وان يتيح لكل شخص العودة إلى المقاعد الدراسية والمشاركة في الحياة الأكاديمية وبلوغ مستويات جديدة من التدريب المهني.

٦- التلاقي مع الأساتذة والطلاب: يجب على التعليم العالي ان يؤمن للطلاب تعليماً جيداً ليمكنهم من دخول معترك الحياة وان يسعى إلى تنمية مواهب الفرد واستقلاله الذاتي واندماجه الاجتماعي وتنمية روح المبادرة والتسامح والتعاون مع غيره.

رابعاً : مرونة وتنويع التعليم العالي

تعد "مرونة وتنويع التعليم" العالي من الخطط الملائمة لتحسين ظروف عمله وتسهيل الانخراط فيه وتحقيق ديمقراطية التعليم ومن المعلوم إن التعليم الكلاسيكي الجامد الذي يلتزم بقيود وشروط وثوابت أكاديمية حد من الانخراط في التعليم ونظرا "للمتغيرات السريعة التي طرأت على المجتمع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقدم العلمي البارز و انتشار تكنولوجيا المعلومات دفعت العاملين في الحقول التربوية إلى تجديد النظم الأكاديمية وتنويعها ومراجعة البرامج والمناهج والعمل التربوي لتلائم متطلبات العصر الجديد ولربط التعليم العالي مع عالم العمل.

لذلك فان تنويع التعليم العالي يجب إن يراعي[١٨]:

أ- تنوع الطلاب واهتماماتهم : أجانب ، نظاميون ، عمال ، موظفون.

ب- تنوع حاجات عالم العمل.

ج- تنوع مستويات مؤسسات التعليم و أنظمتها واختصاصاتها.

د- تنوع مصادر التمويل .

هـ- التطورات العلمية وتقدم نظم الاتصالات والمعلومات.

و- تنوع هيكليات أنظمة الدراسة.

إن تنوع الطلاب ينتج عن اختلاف عقائدهم وثقافاتهم ومؤهلاتهم وتأمين الظروف التربوية لجعل العالم متاحا للجميع على قدم المساواة دون النظر في شهاداتهم الثانوية أو في الجنس أو في العرق أو في العمر والتأهيل المستمر للمتخرجين لتتوافق مع حاجات التنمية البشرية والاقتصادية.

خامساً : التعليم العالي و متطلبات عالم العمل

من التحديات التي تواجه التعليم العالي تحدي التكيف مع عالم العمل و الإجابة عن تساؤلاته وهذا ما تفرضه الحياة الاقتصادية الجديدة الناشئة واعتماد سياسة "المواءمة " والجودة فيه فان الاقتصاد العالمي الجديد القائم على الابتكار والإبداع والمعرفة والتقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافق ذلك من تأسيس الشركات الصغيرة واندماج بعضها في شركات متعددة التمويل والوظائف والتمركز في مراكز قريبة وبعيدة إقليمية ودولية وتعديل مسالك الإنتاج الصناعي واعتماده على المعلوماتية والذكاء الاصطناعي وغير ذلك مما تفرضه التكنولوجيا المعاصرة أدى إلى تغيرات جذرية في طبيعة ومواصفات الوظائف التي يحتاج إليها عالم العمل والمعارف والمواهب المكتسبة خلال التعليم والتعليم العالي لذلك على التعليم العالي أن يحدد أهدافه الرئيسية وان يعمل على إيجاد توازن بين هدف "المعرفة" بحد ذاتها و المساهمة في التنمية وان يجيب مباشرة على متطلبات عالم العمل لجهة تزويده بالكفاءات العاملة أو لتوظيف نتائج البحوث في مجال التنمية الاقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار[١٩] :-

أ- إن العبور من عالم التعليم العالي إلى عالم العمل أصبح معقدا ويحتاج إلى مؤهلات ومعارف إضافية وعمليات تدريب وتأهيل مستمر للموظفين والعالمين .

ب- فقدان وظائف قديمة واستحداث وظائف جديدة.

ج- عدم ثبات عالم العمل والمشاكل التي يواجهها على صعيد الأوضاع الاقتصادية والتنموية لكل دولة وانخفاض معدلات النمو في بعض الدول المتقدمة وارتفاعها كالصين والإمارات وغيره.

د- انخفاض معدل الوظائف في القطاع الحكومي وزيادة معدل الوظائف في القطاع الخاص وفي قطاع الخدمات.

هـ – مطالبة أرباب العمل توفير وظائف إضافية بمعارف إضافية في شهادة الموظف في ظل العمل المتواصل لحملة الشهادات خصوصاً في مجال المعلوماتية والاتصالات .

و- انعدام التوازن والأمان في الوظائف الهامشية وعدم ثبات العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وازدياد عدد الوظائف بالدوام الجزئي.

إنطلاقاً من ذلك يجب على التعليم العالي إيجاد متخرج يتمتع بالمواصفات العالية :-

- ان يكون متحركا قادرا على تطوير معارفه والقيام بإعمال مختلفة.
- ان يكون قادرا على استيعاب التطورات التكنولوجيا ويتفاعل معها .
- ان يكون قادرا على تعليمه وتأهيله طوال حياته المهنية.
- إن يكون قادرا بالتواصل مع البشر ويملك الحس الاجتماعي .
- إن يتمتع بحس المسؤولية وبالشخصية المستقلة .
- إن يتمتع بعقلانية الشراكة والقدرة على العمل ضمن عقلية فريق موحد التطلعات والأهداف.
- إن يستطيع التكيف مع عالم العمل في إطار العولمة وان يكون قادرا على التكيف مع مختلف الثقافات والحضارات وبالمقابل على عالم العمل
- ان يشارك بفاعلية في العملية التعليمية .
- ان يزود عالم التعليم العالي بالإحصائيات اللازمة ويتعاون معه للحصول على النتائج .
- أن يقدم التسهيلات اللازمة للطلاب للقيام بعمليات التدريب والتأهيل المهني .
- أن يساهم في تمويل بعض تجهيزات التعليم العالي والبحث العلمي .
- ان يعتبر الاستثمار في التعليم العالي يؤمن مردودا طويل الأمد.
- أن يسمح ويساعد في الانتقال من العالم الأكاديمي إلى العالم المدني دون شروط أو تعقيدات.
- أن يقوم بخدمات توجيهية واستشارات فنية للطلاب
- أن يعتبر نفسه شريكا مسؤولا في التعليم العالي ويساهم في تمويل بعض نشاطاته التي تعود بفائدة مشتركة عليه وعلى التعليم العالي.

سادساً : الانخراط في التعليم العالي

يوصي المجتمع الدولي بحق المواطنين في الانخراط في التعليم العالي على ان التعليم يجب ان يكون متاحا للجميع في إطار من المساواة الكاملة وفقا لمؤهلات كل فرد وقدراته فمؤهلات كل فرد و قدراته هي قاعدة لانخراط المواطنين في التعليم العام والعالي مهما كان لونه و جنسه أو عمره إضافة إلى حقه بالعودة إلى الحياة الجامعية وممارسة التعليم في أي لحظة من حياته المهنية بهدف تنسيق مهاراته وتعميق معارفه.

كما أكدت اليونسكو على حق كل مواطن الانتساب إلى التعليم العالي على قاعدة" المساواة الكاملة بين المواطنين" ودعت حكومات الدول المعنية إلى ضمان حق الانخراط في التعليم العالي على قاعدة المساواة حسب المؤهلات المكتسبة والى الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمعيشية للعائلات وتوفير الضمانات المادية لها[٢٠].

كما جرى التأكيد إلى حق المرأة الكامل بالانخراط إلى التعليم العالي وتوفير الضمانات الكاملة لهذا الانخراط خصوصا" في المجالات التي تعتبر حكرا" للرجال على إضافة ايلاء إلى مشكلة المعوقين والمختلين أهمية خاصة والى مساعدة جميع الذين لا يتمتعون بالمقومات المادية والثقافية والاجتماعية والمعنوية وعلى حق اللاجئين والمحاصرين والذين يعانون من الحرمان من الانتساب بسهولة إلى التعليم العالي وتوفير جميع المواصفات اللازمة لهذا الانتساب ومن المعلوم ان عدد المنتسبين إلى التعليم العالي في العالم في ازدياد مستمر ويتوقع إن هذا العدد زاد عن ٢٥٠ مليون طالب في سنة ٢٠٠٧.

ومن الإجراءات التي تؤدي إلى تشجيع الانخراط في التعليم العالي ما يلي :-

أ- استخدام التكنولوجيا الحديثة والإفادة منها في توسيع نطاق التعليم العالي والتدريب المستمر وإيصاله إلى المناطق النائية .

ب-تنويع التعليم العالي وربطه بعالم العمل .

ج- تسهيل الحراك الأكاديمي ومعادلة الشهادات والاعتراف بالشهادات الجزئية .

ح- اعتماد طرق جديدة في التعليم وان لا يقتصر على التعليم الكلاسيكي الطويل بل ان يتعداه إلى إضافة أنواع جديدة منها.

خ- التعليم القصير لمدة محددة تمنح بعدها شهادة تخصص في معرفة معينة .

د- التعليم الفني التطبيقي الجامعي وغير الجامعي.

ذ- متابعة التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية .

هـ- السماح بالتعليم بغض النظر عن العمر أو تقدم بالسن بل اعتبار التعليم العالي عملية محددة ومستمرة وطويلة الحياة .

و- ديمقراطية التعليم العالي والسماح لكل من يستطيع الانتساب إلى الجامعة حسب مؤهلاته وقدراته الفكرية والعلمية .

ي- المساهمة في نفقات التعليم عن طريق تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية للطلاب .

سابعاً : التعاون بين الجامعات وأرباب العمل

أدى ازدياد عدد مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة في مختلف الدول إلى حدوث تزاحم في جذب الطلاب والى تفاوت في مستوى الخريجين إضافة إلى مشكلة التمويل ، وهنا يجب إيجاد الحلول الممكنة للمحافظة على استمرار المؤسسات التعليمية وجذب الخبرات الكفوءة إليها وتأمين البني التحتية المتطورة من مختبرات وتجهيزات تساعد على تحسين المستوى الأكاديمي وتساهم بربطه في قطاع الإعمال خصوصا قطاع الصناعة وهنا يكمن دور عالم العمل في ضم الخبرات التطبيقية إلى قطاع التعليم العالي وإقامة قاطع مشترك ضمن المؤسسة التعليمية، حيث يساهم عالم العمل في تأمين الإعمال التطبيقية ويوفر ما يلزم من معدات وتجهيزات بينما يتولى الاكاديميون مهمة تزويد الطالب بالمعرفة الضرورية ومع تقلص التمويل الحكومي للجامعات، و في بعض الدول وجب إيجاد موارد مالية جديدة عن طريق المشاركة في سوق العمل والإنتاج مما يستوجب إقامة علاقات تعاون بين قطاعات الإنتاج والمؤسسات التعليمية لما في مصلحة الجانبين إن إقامة هذا التعاون من مصلحة عظمى .

ومن الملاحظ ان الدول النامية تعاني من مشكلة ارتفاع كلفة الإنفاق على التعليم وكلما كانت الدولة فقيرة زادت نسبة الإنفاق لكل طالب مقدرة بالنسبة المئوية المخصصة لتعليم من الناتج القومي الإجمالي وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الإقساط وحصر التعليم العالي بطبقة معينة من الطلاب دون إعطاء الفرصة للجميع من مختلف الفئات الاجتماعية وفقا لمؤهلاتهم العلمية وهنا يمكن تدخل القطاع الإنتاجي عن طريق إعطاء منح ومساعدات للطلاب خصوصا المتفوقين منهم وتوجيههم ليوظفوا معارفهم لاحقا في هذه المؤسسات . وعملية إعطاء المساعدات أما تكون مباشرة أو عن طريق العمل على المشاريع التي يعرضونها على الطلاب وتشكل في نفس الوقت تدريبا مهنيا لهم.

المبحث الثالث

التوجهات الإستراتيجية في العراق حتى عام ٢٠٢٠

أولاً : السياق المؤسسي للتربية والتعليم

المنظومة القانونية الإدارية :

١- التحدي : تقادم المكونات الادارية والقانونية ، وضعف الممارسات الإدارية وانخفاض مستويات العاملين فيها .

٢- الغاية : تنظيم المنظومة الادارية والقانونية ، وتحديد ممارسات الإدارة وبناء القدرات التخصصية.

الاهداف:

١- تشريع قانون جديد لوزارة التربية، وقانون جديد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقانون التعليم الجامعي الاهلي في العراق خلال سنة واحدة من الاعلان عن الاستراتيجية يضمن القضاء على التدخل في العمل وزيادة مستوى اللامركزية وتخول الصلاحيات، ودعم استقلالية الجامعات في التعليم العالي والمديريات العامة للتربية

٢- تبني الممارسات الحكومية في مؤسسات التربية والتعليم العالي كافة .

٣- اعداد التوصيف الوظيفي الكامل في الوزارتين والالتزام التام بتطبيقه.

٤- ابقاء الوزارتين بعيدتين عن اية تدخلات في شؤنهما.

الخيارات الاستراتيجية :

١- تكليف لجان مختصة بأعداد قانوني التربية والتعليم العالي .

٢- الاستفادة من التطبيقات الحكومية .

٣- تكليف لجان مختصة بمراجعة التوصيف الوظيفي وتطويره .

٤- ضمان عدم تدخل جهات خارجية في أعمال الوزارتين .

ثانياً : البنى التحتية

١- التحدي: النقص الشديد في الابنية المدرسية والجامعية ، وضعف ملاءمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية في المؤسسات التربوية والتعليمية .

٢- الغاية: توفير الابنية الكافية للأعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة في رياض الاطفال والمدارس والكليات، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية في المؤسسات التربوية التعليمية كافة .

الاهداف:

١- بناء١٢٠٠٠بناية جديدة للمدارس الابتدائية.

٢- بناء ٨٠٠٠بناية جديدة للمدارس الثانوية .

٣- بناء ١٢٥٠ بناية جديدة للمدارس المهنية .

٤- استحداث ١٥ جامعة حكومية جديدة لغاية ٢٠٢٠ م واستحداث الكليات ومعاهد و أقسام عملية جديدة مع توسيع الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد القائمة .

٥- اتاحة المجال لفتح الجامعات والكليات الاهلية وفقا للشروط القانونية والعلمية والموافقة على فتح فروع للجامعات الاجنبية الرصينة في داخل العراق .

٦- توفير الخدمات الصحية والبيئية والنفسية المناسبة كافة في رياض الاطفال و المدارس والكليات والاقسام الداخلية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- توفير التخصيصات المالية الازمة لبناء المدارس والجامعات واستكمال متطلباتها كافة .

٢- السعي نحو القطاع الخاص مع الدولة في توفير بعض حاجات من المدارس والجامعات الاهلية الجديدة .

٣- تشجيع الاستثمار في التعليم الجامعي الاهلي مع مراعاة توافر الشروط العلمية والقانونية .

٤- الحصول على الدعم من المنضمات الدولية في مجال بناء المدارس والجامعات .

٥- قيام الحكومات المحلية وبالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم بمشاريع تحسين المناخ التنظيمي في المؤسسات التربوية والتعليمية .

ثالثاً : الفرص المتاحة

١- التحدي : انخفاض فرص التعليم الكفء (التحاق –المساواة–الكفاءة)

٢- الغاية : توفير فرص التعليم الكفء للجميع .

رابعاً : محور الالتحاق

الاهداف:

١- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال من ٧% إلى ٢٥% عام ٢٠٢٠

٢- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المراحل الابتدائية من ٨٩%إلى ٩٩% عام ٢٠٢٠

٣- تخفيض نسب الرسوب في التعليم العالي بما لا يزيد على ٣%.

٤- تخفيض نسب الرسوب في الدراسات العليا بما لا يزيد على ١%.

الخيارات الاستراتيجية :

١- تطوير المناهج الدراسية لتتناسب المستويات العلمية للتلاميذ والطلبة في مراحل المختلفة تطوير نظم الامتحانات الوزارية وغير الوزارية لتعكس المستوى العلمي الحقيقي للتلاميذ والطلبة، وبما يتناسب مع المناهج الدراسية .

٢- تطوير وبناء قدرات التدريسين والفنيين بما يواكب التقدم في جامعات العالم.

٣- تحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية لتكون بيئة جاذبة للطلبة.

٤- تبني برامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة ، وعدم ترك الدراسة

٥- التوسع في فتح المدارس في المناطق الريفية والمناطق النائية .

٦- التوسع في برامج التعليم للكبار؛ و اطلاق برنامج لمحو الامية في العراق .

خامساً : جودة التربية والتعليم

التحدي: لا توجد اية وحدة تنظيمية في ديوان الوزارة أو أي من مديرياتها معنية بإدارة الجودة.

الغاية: انشاء وحدات تنظيمية متخصصة بالجودة في ديوان الوزارة ومديريات التربية في انحاء العراق كافة .

الهدف :

تحقيق الاستفادة من ادارة الجودة في وزارة التربية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- نشر ثقافة الجودة .

٢- ادخال العاملين في دورات تدريبية متخصصة .

٣- اعداد مواصفات الجودة في مجال التربية في ضوء ما هو معتمد اقليميا وعالميا ، والعمل على تطبيقها .

٤- اجراء مسابقات سنوية بين المدارس التي تبدأ بتطبيق الجودة ، وتخصيص جوائز لمن تحصل اعلى التقييمات .

سادساً : البيئة التعليمية

١- التحدي : انخفاض مستوى استخدام تقانة المعلومات والاتصالات .

٢- الغاية : رفع مستوى تقانة المعلومات والاتصالات .

الهدف: تمكين العاملين في وزارة التربية من تحقيق اقصى فائدة ممكنة من تقانة المعلومات والاتصالات .

الخيارات الاستراتيجية:

١. رصد تخصصات مالية كافية .

٢. توفير غرفة مستقلة للأساتذة بالتأكد على حملة المراتب العملية المتقدمة (استاذ، استاذ مساعد).

٣. الانفاق على الابنية والمرافق الجامعية.

٤. تخصيص مقاعد لأغراض المطالعة وتبادل المعلومات .

٥. الارتقاء بالمختبرات .

٦. انشاء المزيد من المكتبات الإلكترونية .

٧. توفير المزيد من الحاسبات للتدريس .

٨. توفير المزيد من الحاسبات لطلبة الدراسات العليا .

٩. توفير المزيد من الحاسبات للطلبة.

١٠. توفير المزيد من خطوط الانترنت.

سابعاً : الموارد المعرفية

١- التحدي : الحاجة إلى مواءمة الموارد المعرفية إلى اسواق العمل، واستجابتها لحاجات الطلبة واهتماماتهم .

٢- الغاية : أن تصبح الموارد المعرفة موائمة لسوق العمل، ومستجيبة لحاجات الطلبة واهتماماتهم .

الهدف: جعل موارد المعرفة فاعلة في تحقيق ما وجدت من اجله كأحد اركان التعليم والتعلم .

الخيارات الاستراتيجية :

١. ربط المناهج الفلسفية العامة للدولة ، فضلا عن رابطها برؤية الوزارة ورسالتها واهدافا.

٢. تضمين المناهج المواضيع الاساسية التي تنمي شخصية الطالب .

٣. جعل اعداد الخريجين وتخصصاتهم منسجمة مع التطورات في حاجة المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية المعرفية الفعلية .

٤. جعل المناهج تواكب التطورات الحاصلة في الوسائل التقنية الحديثة على وفق متطلبات التغير العالمية .

٥.تطوير الاليات المتبعة في تطوير المناهج بالإفادة من الاليات المتبعة في الدول المتطورة والجامعات الرصينة.

٦. اعادة مضامين المناهج ضمن مدد زمنية يتم الاتفاق عليها ،وعلى وفق المعايير الدولية وبما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة .

٧. زيادة الموارد المالية المخصصة للتأليف والترجمة والتي تخدم كلا من التعليم والتعلم

٨.تجديد وتطوير المراجع والمصادر والدوريات المتوفرة في مكتبات الجامعات بما يواكب التطور الحاصل في جامعات العالم .

٩. الارتقاء بالموارد المعرفية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي كما ونوعا.

١٠.تحديث المناهج في المؤسسات التعلمية بما يتماشى مع التطورات العالمية وحاجة المجتمع وسوق العمل .

ثامناً : أعضاء هيئة التدريس

١- التحدي :عدم التوازن في هيكل الالقاب العلمية ، وفي الشهادات العلمية .

٢- الغاية :تحقيق التوازن في هيكل الالقاب العلمية وفي الشهادات العلمية .

١- تخفيض النسبة من حملة اللقب العلمي (مدرس مساعد) من حوالي (٦٠%) إلى ما لا يزيد على (٢٠%) في الجامعات العراقية والكليات التقنية وبما لا يزيد عن ٥٠ % في المعاهد التقنية .

٢- رفع نسبة حملة القب العلمي استاذ حوالي (٥%) إلى ما لا يقل عن(٢٠%)

٣- زيادة الفرص امام الاناث لإشغال مناصب رؤساء جامعات وهيئات ، ومساعديهم ، وعمداء كليات و معاهد ورؤساء اقسام علمية.

٤- تقليص الفجوة الواضحة بشكل عام بين المعايير العلمية وكم ونوع اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الاهلية .

٥- التقليل من الاعتماد الكبير على المحاضرين في الكليات الاهلية وبعض الجامعات الفتية على وجه الخصوص .

٦- زيادة فرص تنمية القدرات القيادية لأعضاء الهيئات التدريسية وسائر قيادات التعليم العالي.

الخيارات الاستراتيجية :

١- التقليل من تعيين حاملي شهادة الماجيستير كأعضاء من هيئة التدريس في الجامعات العراقية واتاحة امامهم الفرصة للتعيين في هيئة التعليم التقني والهيئة العراقية للحاسبات والمعلومات.

٢- تحفيز اعضاء الهيئة التعليمية لإنجاز البحوث ونشرها، ومن ثم التقديم إلى الترقية العلمية.

٣- المراجعة المستمرة لتعليمات الترقيات العلمية (مع الحفاظ على رصانتها) لكي تكون داعمة وميسرة.

٤- تحفيز اعضاء الهيئة التدريسية (من حملة شهادة الماجيستير للحصول على شهادة الدكتوراه) .

٥- اتاحة الفرص للإناث لتسنم المناصب القيادية الجامعية .

٦- تحقيق المعايير العلمية بخصوص اعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين في الجامعات والكليات الاهلية.

٧- الحرص على تطبيق المعايير الموضوعية في القيادة الجامعية، بعيدا عن الضغوطات السياسية والاجتماعية في اختيارهم على اساس المحاصصة السياسية والتدخلات الحزبية.

تاسعاً: آليات ضبط الجودة

التحدي : لاتزال اليات ضبط الجودة غير فعالة كما ينبغي .

الغاية : تطوير اليات ضبط الجودة لتؤدي دورها الفعال .

الاهداف :

١- النهوض بمستوى البنية التحتية ومستلزمات الابنية الجامعية.

٢- تخفيض عدد الطلاب في القاعة الواحدة من (٧١)إلى ما لا يزيد على (٤٠) طالبا.

٣- زيادة عدد الكتب المنهجية المؤلفة والمساعدة التي يقوم بتأليفها تدريسيو الكليات الحكومية والاهلية .

٤- تحقيق مواءمة المناهج وتواصلها مع المستجدات العلمية .

٥- زيادة البحوث المنشورة من (٢١%) إلى ما لا يقل عن (٦٠%) والمقبولة للنشر من (١٠%)إلى ما لا يقل عن (٧٠%).

٦- زيادة المساهمة في العقود البحثية من (الصفر) الوقت الحالي إلى (٢٠%)في السنة ٢٠٢٠.

٧- خفض معدلات التأطير من حوالي (٦٢%) إلى ما الا يزيد على (٣٠%).

٨- خفض نسبة اعداد المحاضرين الخارجيين إلى اعداد التدريسين من (٤٢%) إلى ما لا يزيد على (٢٠%).

الخيارات الاستراتيجية :

١- رفع مؤشر الطالب إلى تدريسي لتأثيره في الرصانة ومستوى خريج الكليات الاهلية

٢- العمل على تلافي النقص في الملاكات التدريسية وبالخصوص من ذوي المراتب المتقدمة

٣- رفع اجور التدريسي ، وتوفير عوامل الجذب الاخرى (زمالات وبعثات ودراسات عليا وتقاعد مثلا).

٤- تخصيص المزيد من الموارد المالية المخصصة للتأليف والترجمة

٥- التحديث المستمر للمراجع والمصادر والدوريات المتوافرة في المكتبات والكليات الاهلية.

٦- الطلب من الجامعات والكليات الاهلية ان تكون مبانيها مناسبة تتوافر فيها السعة المطلوبة أو التصميم المناسب للبيئة الجامعة .

٧- حث الجامعات والكليات الاهلية على تملك ابنية خاصة بها لغرض استقرارها وتطويرها.

٨- تحسين المناهج الدراسية .

٩- تقوية الاطر والاليات والمعايير لمراقبة وضمان جودة برامج ومخرجات الكليات الاهلية.

١٠- الحث على التنسيق والتفاعل والتكامل بين الكليات الاهلية والجامعات الحكومية.

١١- الارتقاء بمساهمة التعليم الاهلي في المجال البحثي بما يخدم قطاع العمل .

عاشراً: وجود التعليم التقني

١- التحدي : لاتزال مستوى هيئة التعليم التقني دون المستوى المطلوب

٢- الغاية: رفع مستوى الجودة لأداء هيئة التعليم التقني إلى المستوى المطلوب.

الهدف:

١- زيادة معدل البحوث المنشورة من (٦%) إلى ما لا يقل عن(٥٠%)و المقبول للنشر (٧%) إلى ما لا يقل عن(٢٥ %)

٢- زيادة المصادر المضافة إلى مكتبات التعليم التقني من(٥٣%) إلى ما لا يزيد عن(١٠%) .

٣- زيادة معدل الزيادات العلمية داخل العراق لمن هم بمرتبة استاذ واستاذ مساعد من (٠.٠٠٣٢) زيادة إلى ما لا يقل عن (٠.٠٥) ، وخارج العراق من (٠.٠٨٣٣) إلى (٠.٢٠).

الخيارات الاستراتيجية :

١- تشجيع التدريسين على نشر البحوث ، وتوفير المتطلبات.

٢- توفير التخصصات المالية لزيادة نسبة المصادر العلمية المضافة .

٣- البحث عن الفرص التي تزيد معدلات الايفاد داخل وخارج العراق.

أحد عشر : الاليات والممارسات المؤسسية باتجاه التحسين المستمر

١- التحدي: لا تزال الآليات والممارسات باتجاه التحسن المستمر دون المستوى المطلوب.

٢- الغاية : ان تكون الاليات و الممارسات المؤسسية عاملا فعالا في المستوى المستمر .

الهدف : زيادة معدلات تقويم الاداء العام للمؤسسات التعليمية العراقية في التعليم العالي.

الخيارات الاستراتيجية : رفع مستوى اداء الافراد (العاملين في الجامعات والكليات والمعاهد).

اثنا عشر : الكفاءة الخارجية

١- التحدي: لم تحقق الكفاءة الخارجية المستوى المطلوب بعد .

٢- الغاية : بلوغ الكفاءة الخارجية المستوى المطلوب.

الاهداف:

١- تحقيق المواءمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجات سوق العمل .

٢- جعل القبول في المعاهد والجامعات حقا مشروطا اساسه الكفاءة .

٣- تحقيق التنسيق بين منظومتي التربية والتعليم.

٤- تقليل القبول في الفرع الادبي إلى ما لا يزيد عن ٢٥% من الطلبة الملتحقين بالدراسة الثانوية وينعكس ذلك على قبولهم في الدراستين الجامعتين الأولية والعليا.

٥- تبني مبدأ التعلم مدى الحياة

٦- استحداث جامعات وكليات جديدة مستكملة المتطلبات.

٧- ايجاد الية للتنسيق ين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وجهات اخرى بخصوص توافر فرص العمل للخريجين .

٨- تعزيز علاقات الشراكة مع المجتمع

الخيارات الاستراتيجية :

١- اعداد سياسات القبول في ضوء مساحات الحاجة إلى القوى العاملة والطلب المتزايد على التعليم العالي .

٢- تخفيض النفقات التي لا تؤدي إلى تحسين العملية التعليمية بصورة مباشرة .

٣- تحقيق التوزيع المناسب للطلاب بين الجامعات المختلفة .

ثلاثة عشر: البحث العلمي في التربية والتعليم العالي

البحث العلمي في قطاع التربية :

١- التحدي: لا يزال مركز البحوث والدراسات التربوية غير قادر على انجاز مهماته كما ينبغي .

٢- الغاية : جعل المركز قادرا على القيام بمهماته بشكل فعال .

الهدف: الارتقاء بأداء البحوث والدراسات التربوية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- تمكين المركز من اداء دوره بالكامل في رسم السياسية التربوية لتطوير مفاصل النظام التربوي في العراق، وتبني التجارب التجديدية ومعالجة المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الوزارة.

٢- ايجاد سبل لتواصل المركز مع العالم الخارجي والاطلاع على اهم الدراسات والتجارب والمنجزات التربوية في العالم .

٣- ربط المركز بصورة مباشرة مع مركز اتخاذ القرار الاول وفي الوزارة (الوزير) .

أربعة عشر : الإطار المؤسسي للبحث العلمي

١-التحدي : لا توجد منظومة متكاملة لرسم سياسات البحث العلمي ومراقبة تنفيذها، ولا توجد استراتيجيات تحديد اهداف البحث العلمي وسياسته .

٢-الغاية : انشاء هيئة للبحث العلمي في العراق. الهدف تشكيل هيئة متخصصة بالبحث العلمي في العراق .

الخيارات الاستراتيجية :

الغاية :رفع قدرات البحث العلمي .

الاهداف :

١- خفض المعدل العام من (٤) تدريسيين في كل غرفة إلى غرفة مستقلة لكل تدريسي

٢- رفع نسب الاستيعاب في المختبر والورشة الجامعية من (٤٤%) إلى (١٠٠%) .

٣- تخفيض المعدل الاجمالي لعدد التدريسيين لكل حاسبة من (٧) تدرسين / حاسبة ، وصولا إلى وجود حاسبة لكل تدرسي .

٤- تخفيض المعدل الاجمالي لعدد الدراسات العليا لكل من (٢١) طالب دراسات عليا / حاسبة ،وصولا إلى وجود حاسبة لكل دراسات عليا .

٥- رفع نسبة حملة مرتبة الأستاذية من(٥%) إلى ما لا يقل عن (٢٠%) .

٦- خفض نسبة المدرسين المساعدين من (٥٢%)إلى ما لا يزيد عن (٢٠%)

٧- جعل معدل التكافؤ بين الجنسين في اللقب متقاربا وليس لصالح الذكور كما هو الان (عام ٢٠١١).

٨- رفع معل الاشراف على طلبة الدراسات العليا من قبل الاساتذة المؤهلين من اقل من (١)إلى (٤).

٩- توفير المزيد من الكتب والدوريات العلمية المحكمة ، على ان لا تقل نسبة الاضافة السنوية عن (١٠%) من العناوين الجديدة للكتب والدوريات .

١٠- (زيادة عدد المشتركين في المكتبة العلمية العراقية الافتراضية IVSL) من حوالي (١٧٠٠٠) مشترك ليبلغ جميع التدريسين والباحثين العراقيين .

١١- زيادة الاموال المخصصة لتمويل البحث العلمي في كل من الموازنتين التشغيلية والاستثمارية .

الخيارات الاستراتيجية:

١- رصد تخصيصات مالية كافة .

٢- توفير غرف مستقلة للأساتذة.

٣- بناء مزيد من المختبرات والورشات الجامعية .

٤- اعادة تأهيل المختبرات والورشات الموجودة حاليا (٢٠١١).

٥- توفير المزيد من الحسابات للتدريسين.

٦- توفير المزيد من الحسابات لطلبة الدراسات العليا .

٧- شراء الكتب والدوريات العلمية المحكمة .

٨- تمويل الترقيات العلمية .

٩- تشجيع الترقيات العلمية .

١٠- تشجيع الاناث على الترقيات العلمية .

١١- توفير خدمة الانترنت بصورة افضل

١٢- زيادة اعداد الطلاب المقبولين في الدراسات العليا.

خمسة عشر : نتاجات البحث العلمي

١- التحدي :الانخفاض ملحوظ في البحث العلمي .

٢- الغاية : زيادة النتاج العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

الاهداف :

١- زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي ، ورسائل الماجيستير ، واطاريح الدكتوراه.

٢- زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي، ورسائل الماجيستير، واطاريح الدكتوراه المنجزة من قبل الاناث.

٣- زيادة عدد بحوث الدبلوم العالي ، ورسائل الماجيستير ، واطاريح الدكتوراه المنجزة في التخصصات الانسانية .

٤- رفع المعدل العام لحصة الباحثين (التدريسين) من البحث العلمي .

٥- زيادة عدد البحوث المنجزة في مجالات علمة .

٦- رفع معدلات انجاز براءات الاختراع .

٧- رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى خارج العراق.

٨- رفع معدلات الإيفادات العلمية إلى داخل العراق.

٩- زيادة عدد طلبة الدراسات العليا واساتذتهم المبتعثين إلى خارج العراق ضمن برنامج البعثات البحثية .

الخيارات الاستراتيجية :

١- العمل على جعل سياسات القبول بالدراسات العليا ، والتعليمات الخاصة بها مستقرة نسبيا ، وعدم تغييرها سنويا.

٢- الاستفادة من الطاقات المتاحة من حملة الشهادات العليا وذوي الخبرة في وزارات الدولة المشتركة في الاشراف على طلبة الدراسات العليا ، ومناقشتهم واجراء البحوث .

٣- العمل على ربط التدريسين بألقابهم لإيجاد حوافز للنشر، ثم الترقية العملية .

٤- توفير مستلزمات اجراء البحوث بهدف انجازها.

٥- عدم اثقال التدريسين بعدد ساعات تدريس كثيرة خارج النصاب .وتكلفه بتكليفات اخرى . حتى يتاح لهم وقت اكثر لأجراء البحوث

٦- متابعة اجراء نشر البحوث بهدف تيسيرها .

٧- زيادة الرعاية والاهتمام بالمخترعين .وتحفيزهم .

٨- زيادة تبادل الخبرات العلمية مع المؤسسات العلمية داخل العراق وخارجه.

٩- تعزيز (برنامج البعثات البحثية).

الخاتمـــــة

لابد لأي عمل اريد له النجاح. وان يحقق التنمية المرجوة من ان يسبقه عملية تخطيط مبرمجة تحول الدفاعية أو الحافزية سواء لشخص ما أو لمؤسسة، حيث تتحول الفعاليات ضمن الخـطط الموضـوعة إلى اهـداف وهـو غـايـة العمليـات ضـمن الأهـداف الشخصـية أو الاهداف المؤسسية .

إن استراتيجية التعليم العالي في أي بلد لن تكون فعالة بالشكل الذي يحقق التنمية المستديمة (Sustainable Development) مع غياب خطط تعمل للوصول إلى تحديد جملة من الاستراتيجيات الشاملة التي تأخذ على عاتقها النهوض بواقع المؤسسة التعليمية . وتعد في هذه الحالة مطلقة بالشكل الذي من الممكن تعميمها على مختلف المستويات لدول العالم. ومنها الدول العربية ، وبما اننا جزء من منظومة عالمية ارادت لنفسها ان تتبع خطط مبرمجه للحيلولة دون حدوث خلل في مفاصل العملية التعليمية ، لذا فأننا وضعنا جملة من الاستراتيجيات وضمن جملة محاور اكدت ضمنا على اهمية تحديد الاهداف والاستراتيجيات المطلوب اتباعها للارتقاء بواقع المؤسسة التعليمية . ومن اللافت للانتباه اننا اكدنا ضمنا ان الوصول إلى التنمية التعليمية المستديمة في بلد كالعراق الذي عانى وما زال يعاني من ظروف حملته على عدم قدرته على تحديد الاهداف والتي تعد غاية المؤسسة التعليمية .

المصـــــــادر والهوامش

١- لطفي بركات احمد " فلسفة الوضعية المنطقية والتربية " دار النهضة، ١٩٦٧،ص ٨٣.

٢- زكي نجيب محمود " نحو فلسفة علمية " مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٨، ص٢٢.

٣- زكي نجيب، المصدر نفسه، ص٢٤.

٤- تقرير اليونسكو عن التعليم للجميع عام٢٠٠٨ .

5-Antou , Louise . and Charlotte Witt , ads . Amend of one s own, Colorado, boulder : west view , 2006 . p36.d

٦- جريدة الصباح العراقية ، ٢١ / ٩ / ٢٠١٠ .

٧- معهد اليونسكو للإحصاء ، تقرير الانفاق العالمي على التعليم ،٢٠٠٧ .

٨- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ .

٩- تقرير اليونيسف عام ٢٠٠٤ حول وضع الاطفال في العالم .

١٠-المجلس العربي للطفولة .٢٠٠٩

11-Natonal Expedition civilian Research and development : state of Israel ministry of science ,2004 ,2005 ,2006 , 2007.

١٢-التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع . اليونسكو ٢٠٠٧ .

١٣-المجلس العربي للطفولة .مصدر سابق .

١٤-تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ . الانفاق على التعليم .

١٥-التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع اليونسكو ٢٠٠٧ .مصدر سابق .

١٦- تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. الانفاق على التعليم .

١٧- احمد درويش " تخطيط الموارد البشرية " مطبعة مدبولي، ط١، ٢٠٠٧ ، ص٩١.

18- Source of the Figures and statistics for all The European countries ,excluding Israel is : Basic science and technology stats is tics , OECD.

١٩- مؤتمر العلوم الدولي بودابست ١٩٩٩ .

20- unesco courier 2005 .

٢٠-احمد نعيم " التعليم العالي على ابواب القرن الحادي والعشرين " عمان ، ط١ ، ٢٠١٠،ص٦٩ .

Development of higher education and strategic knowledge Iraq a model.

Assistant Professor Dr. Khalifa Uda Ibrahim Altimimi.
Lecturer Dr. Ali Yassin Abdullah.

Abstract

Stemming from the new challenges that were imposed by the policy of economical and cultural global and the technological development that happened within the last few years specially within the fields of information and communication technology ways which the important one was the information technology which has proved great economical advantages in many countries specially in countries don't have enough natural resources .

Stemming from the role of education and higher education in moving nations to inter the new world and in improving human development levels and to strength the national security for countries .

It's necessary to work in order to improve the quality of higher education in Arab Home lard on the whole and specially in lrag also in its accordance to society and the lab our market , working on putting policy national general and special view to the branches of higher education and determined following of labor's stages that help in carrying fixed aims emerged from it so as to participate in the overall human development for society and to achieve more of economical progress .

Studying defector of educational in the Arab region remakes that there are many challenges like high rate of literacy , and the weak approach to the educational establishments , that became a trouble and necessity imposed itself as realism for any direction to face it and to find subjective solutions for it , considering that there are obvious differences between Arab countries in domain spread this phenomena , that it constraint between poor countries that it reach to per cent 60% and reduce in the rich countries to reach within to percent 10%. That because of that weaknesses of Arab government in this side. That pushes many of their citizens to leave the apporchenity of learning and go to look for job .

To reduce the effect of this phenomena we have to look for many solutions for in order to achieve overall (Iso) .